الثقافة السياسية والاستقرار السياسى: دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة(٢٠٠٤-٢٠٢٠)

Political Culture and Political Stability: a case study of the United Arab Emirates (2004-2020)

د.مروة محمد عبد المنعم – مدرس بكلية التجارة جامعة أسيوط

المستلخص:

تشكل الثقافة السياسية جزءاً مهماً من البيئة أو الوسط الذي يُحدث فيه السلوك السياسي، ونجد أن التناسق بين الثقافة السياسية وبنية النِّظام السياسي ضروري لاستقرار النِّظام وعمله بشكل جيد والتفاوت بينهما يهدِّده، وتسعى هذه الدراسة إلى تفسير علاقة الثقافة السياسية بالاستقرار السياسى في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتنطلق من مشكلة بحثية تدور حول أنه: بالرغم من توقعات بعض المحللين بظهور حالة من عدم الاستقرار السياسى فى دولة الإمارات العربية المتحدة بعد وفاة الشيخ زايد آل نهيان فى العام ٢٠٠٤، باعتبار أنه ناظم عقد هذا الاتحاد، والذى تنبأ البعض بانفراطه بعد وفاته، ولكن استمرت حالة الاستقرار السياسى لعوامل متعددة، كان من بينها طبيعة ومكونات الثقافة السياسية السائدة لدى المواطن الإماراتى. وتم تقسيم الدراسة إلى خمس محاور، تناولت؛ مفهوم ومحددات الاستقرار السياسي، مفهوم ومكونات الثقافة السياسية، العلاقة بين الثقافة السياسية والاستقرار السياسى، تحليل محددات ومظاهر الاستقرار السياسى، ومن ثم تفسير العلاقة بين الثقافة السياسية والاستقرار السياسي فى دولة الإمارات.

توصلت الدراسة إلى أهمية دور العامل الثقافى في تحقيق الاستقرار السياسي والحيلولة دون وقوع الاضطرابات السياسية، فقد لعب كلاً من الوعي السياسي والحرية السياسية كمتغيرات ثقافية دوراً مهم في التأثير علي الاستقرار السياسي في الإمارات. ويتضح ذلك فى أنه سواء فى عهد الشيخ زايد أو العهد الراهن وحكم الشيخ خليفة قد استمرت الثقافة السياسية الداعمة لاستقرار النظام السياسى وقد تمثلت أبرز ملامح

هذه الثقافة فى رضاء المواطنين عن أداء النظام السياسى فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية كأولوية للمواطن.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسى، الاستمرارية السياسية، الثقافة السياسية، الوعى السياسى، الحرية السياسية.

Abstract

Political culture is considered the important part of the environment or in which political behavior takes place, and we find that the symmetry between political culture and the structure of the political system is necessary for the stability and functioning of the system and the disparity between them threatens it, this study seeks to explain the relationship of political culture by political stability in the United Arab Emirates. And it comes from a research problem around that: Despite some analysts' expectations of the emergence of a state of political instability in the United Arab Emirates after the death of Sheikh Zayed Al Nahyan in the year 2004 ,because of considering this system complicate this union, which some predicted its dissolution after his death, but the political stability continued due to multiple factors, including the nature and components of the prevailing political culture of the Emirati citizen. The study was divided into five points , dealing with: The concept and determinants of political stability, the concept and components of political culture, the relationship between political culture and political stability, analysis of the determinants and manifestations of political stability, then the interpretation of the relationship between political culture and political stability in the UAE.

Through this study, we found that the factor of political culture plays an important role in achieving political stability and preventing political upheavals. Both political awareness and political freedom as cultural variables played an important role in influencing political stability in the Emirates. This is evident in the fact that, whether during the era of Sheikh Zayed or the current system and the rule of Sheikh Khalifa, the political culture in support of the stability of the political system has continued, and the most prominent features of this culture have been citizens' satisfaction with the performance of the political system in the economic and social aspects as a priority for the citizen.

Keywords: Political Stability, Political Continuity, Political Culture, Political Awareness, Political Freedom.

المقدمة

يتأثر أي نظام سياسي بالبيئة المحيطة به، وبدورها تشكل الثقافة السياسية جزءاً مهماً من البيئة أو الوسط الذي يُحدث فيه السلوك السياسي، ونجد أن التناسق بين الثقافة السياسية وبنية النِّظام السياسي ضروري لاستقرار النِّظام وعمله بشكل جيد والتفاوت بينهما يهدِّده، وهو ما يجعل مدى قدرة النِّظام على التكيُّف مع التغيرات والتحوُّلات الثقافية مسألة حاسمة في استقراره، هذا هو الإطار النظري الذى تنطلق منه هذه الدراسة بشأن وضعية الثقافة السياسية وعلاقتها بالاستقرار السياسى في دولة الإمارات العربية المتحدة.

مشكلة الدراسة

بالرغم من توقعات بعض المحللين بظهور حالة من عدم الاستقرار السياسى فى دولة الإمارات العربية المتحدة بعد وفاة الشيخ زايد آل نهيان فى العام ٢٠٠٤، باعتبار أنه ناظم عقد هذا الاتحاد، والذى تنبأ البعض بانفراطه بعد وفاته، ولكن استمرت حالة الاستقرار السياسى لعوامل متعددة، كان من بينها طبيعة ومكونات الثقافة السياسية السائدة لدى المواطن الإماراتى. وهو ما دفع الباحثة إلى دراسة العلاقة

بين نمط تلك الثقافة وبين الاستقرار السياسى، وتأثير كل من الوعي والحرية السياسيتين كمتغيرات ثقافية علي الاستقرار السياسي فى الدولة في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٠.

تساؤلات الدراسة

تدور تساؤلات الدراسة الحالية حول ما يلى:

١. ما العلاقة بين الثقافة السياسية والاستقرار السياسى؟.
٢. ما محددات الاستقرار السياسى فى دولة الإمارات خلال الفترة الزمنية محل الدراسة؟.
٣. ما مظاهر الاستقرار السياسى فى دولة الإمارات خلال الفترة الزمنية محل الدراسة؟.
٤. كيف انعكست العولمة على الثقافة السياسية فى الإمارات خلال هذه الفترة؟.
٥. ما تأثير كل من الوعى والحرية السياسيتين على الاستقرار السياسى فى الإمارات؟.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة الحالية على استخدام اقتراب الثقافة السياسية **Political Culture Approach** وذلك بهدف الفهم الواضح والمنظم للسلوك السياسي عبر الثقافة السياسية في المجتمع باعتبار أنَّ السلوك السياسي هو وليد الثقافة السياسية في المقام الأول، وعليه، يتم فهم وتفسير الواقع السياسي أو السلوك السياسي في المجتمع من خلال فهم الثقافة السياسية في هذا المجتمع, كما أنَّ الثقافة السياسية السائدة هي التي تحدد السلوك السياسي، وعليه؛ فإن العلاقة بين النظام السياسي والثقافة السياسية ليست علاقة أحادية الاتجاه، والصحيح – وهو ما يدعمه الواقع – أن العلاقة بينهما هي علاقة دائرية على أساس أن النظام السياسي يتأثر بالثقافة السياسية السائدة في المجتمع، ويؤثر فيها في ذات الوقت. وهو ما يجعل كل منها متغيراً تابعاً ومستقلاً في الوقت ذاته. وذلك بالتطبيق على حالة دولة الإمارات.

سوف تتناول الدراسة الحالية كل من الاستقرار السياسي ومفهوم الثقافة السياسية، والعلاقة بين الثقافة السياسية والاستقرار السياسى، ومن ثم التطبيق على هذه العلاقة فى دولة الإمارات العربية المتحدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٠. وتنقسم الدراسة إلى خمس محاور، وهى:

١. الاستقرار السياسي: المفهوم والمحددات.
٢. الثقافة السياسية: المفهوم والمكونات.

٣. العلاقة بين الثقافة السياسية والاستقرار السياسى.

٤. محددات ومظاهر الاستقرار السياسى فى دولة الإمارات.

٥. الثقافة السياسية والاستقرار السياسي فى دولة الإمارات.

المحور الأول: مفهوم الاستقرار السياسي ومحدداته

تعتبر الظاهرة السياسية من الظواهر التي تختلف تمام الاختلاف عن الظاهرة الطبيعية، إذ تتصف الأولى بالديناميكية أو الحركية، والثانية بالسكون والجمود. وظاهرة الاستقرار السياسي كغيرها من الظواهر السياسية تتسم بطابع من التعقيد، لذلك كان من الطبيعي أن تتعدد مفاهيمها وتتلون مضامينها بما ينسجم مع ظروف الزمان والمكان(١). ويعتبر الاستقرار من المرتكزات الأساسية والضرورية لقيام المجتمعات وازدهارها ونموها، كما يشكّل الشرط الأساسي للأمن والطمأنينة لدى الأفراد الذين ينتمون إلى هذه المجتمعات، ويسبب عدم الاستقرار حالة من الفوضى والاضطراب ويقف عائقاً أمام تقدم الشعوب وتطورها.

أولا: اتجاهات دراسة الاستقرار السياسي:

تكمن أهمية مفهوم الاستقرار السياسي في أنه يعد مطلباً جماعياً، فمهما كان نمط النظام السياسي القائم في أي دولة من دول العالم، فإن العامل المشترك دائماً هو هدف النظام الحاكم في أن يكون حكمه مستقراً لكي يستطيع الاستمرار، إنه يفيد السكون والثبات، والقرار صفة الاستقرار تعني بقاء الحالة أو الوضعية على حالها، أي على ما هي عليه، بمعنى وجود حالة من التوازن المستمر(٢).

يعد مفهوم الاستقرار السياسي من المفاهيم التي كثر تناولها في الأدبيات السياسية، ويمكن التمييز في ذلك الصدد بين أربع اتجاهات في دراسة الاستقرار السياسي، حيث يتبني كل اتجاه مفهومًا ومنهجًا معين في البحث، وهى كما يلى:

- **المدرسة السلوكية:** تنظر هذه المدرسة إلي الاستقرار السياسي باعتباره غياب العنف السياسي، والذي يتم تعريفه باعتباره مجموعة الأحداث والسلوكيات التي يمكن ملاحظتها كأعمال الشغب والانقلابات والحروب الأهلية. ووفقًا لذلك فإن النظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم والانصياع للقانون، ويغيب عنه العنف بشكل ملاحظ، حيث أن عملية اتخاذ القرارات وتعديلها تتم وفقًا لإجراءات

مؤسسية وليس نتيجة لاستخدام العنف. وبالرغم من أهمية ذلك الاتجاه إلا أنه قد تعرض للعديد من الانتقادات، أهمها اعتماده في تعريف الاستقرار السياسي علي عامل سلبي يتمثل في غياب العنف، كما أن هذا الاتجاه قد ركز بشكل أساسي علي جانب السلوك السياسي وأهمل جوانب أخري مثل المؤسسات السياسية والخلافات داخل النخبة.

- **المدرسة التنظيمية:** يري أنصار هذه المدرسة أن الاستقرار السياسي هو مرادف لحفظ النظام والإبقاء عليه، فالاستقرار السياسي يكمن في عدم تغير النظام السياسي والانسجام بين مؤسساته. ويمكن القول بأن هذا التعريف قد أدخل عليه بعض التعديل فيما بعد، بحيث أصبح يتم النظر للاستقرار السياسي ليس باعتباره مجرد الإبقاء علي الوضع القائم، بل القدرة علي التكيف مع الأوضاع والظروف المتغيرة، ومن ثم فإن كان التغير أكبر من التكيف فإن النظام السياسي يكون غير مستقر، وأما إذا كان التغير أصغر من التكيف فإن النظام السياسي يكون مستقر.
- **المدرسة البنائية الوظيفية:** تركز هذه المدرسة في تعريفها للاستقرار السياسي علي الأبنية الحكومية، حيث يمكن التمييز بين الأبنية الحكومية من حيث درجة استقرارها، وذلك عن طريق قدرتها علي إيجاد التقبل لنظمها وإيجاد اتجاهات مؤيدة ومساندة لها. ويعد المؤشر علي الاستقرار السياسي في هذه الحالة هو قدرة المؤسسات السياسية المختلفة علي التأقلم مع التغيرات المحيطة والاستجابة لها. وبالرغم من ذلك إلا أن هذه المدرسة قد تعرضت للنقد باعتبارها تركز علي بعد واحد وهو البعد المؤسسي، فبالرغم من أهمية البعد المؤسسي إلا أنه لا يكفي لتفسير ظاهرة الاستقرار السياسي.
- **المدرسة التي تربط بين الاستقرار السياسي والأداء الحكومي:** تري هذه المدرسة بوجه خاص أن الاستقرار السياسي ينطوي علي عدد من الخصائص المميزة للأداء الحكومي وهي عدم تغير المؤسسات الحكومية في فترات قصيرة، قدرة الحكومة علي إصدار قوانين أو تعهدات إيجابية، قدرة الحكومة علي تخفيف العنف، قدرة الحكومة علي الاستجابة لمطالب الجماهير بالبرامج التنموية، وقدرة الحكومة علي استخدام العنف كرادع لسلوك المواطنين(٣).

يتضح مما سبق من تعدد المدارس في دراسة الاستقرار السياسي وجود نوع من الصعوبة في تحديد مفهوم الاستقرار السياسي، بحيث تركز المدرسة السلوكية علي الأنماط السلوكية للاستقرار السياسي

متمثلة في غياب العنف، في حين تناولت المدرسة التنظيمية الاستقرار السياسي باعتباره مرادف لحفظ النظام، أما المدرسة البنائية الوظيفية فقد ركزت بشكل أساسي علي الأبنية الحكومية، في حين ربطت المدرسة الأخيرة بين الاستقرار السياسي والأداء الحكومي.

ثانيا: محددات ومؤشرات الاستقرار السياسي:

لقد سبق وأن أشرنا إلى أن ظاهرة الاستقرار السياسي يعد من المفاهيم التي تتسم بالتعقيد والغموض، ويعتبر من الظواهر النسبية التي لا تخضع للحكم المطلق، ويظهر ذلك في تنوع واختلاف المقومات التي تحدثها والمؤشرات المصاحبة لها ،فضلاً عن البيئة الخاصة بكل مجتمع وتركيبته الثقافية والسياسية والاجتماعية. ولقد تعددت المؤشرات التي تقيس هذه الظاهرة وتنوعت نظراً لاختلاف درجتها من بلد لآخر من جهة ولما يتسم به من النسبية من مجتمع إلى آخر(٤).

فهناك من ينطلق في تحديده لمؤشرات الاستقرار السياسي من المفهوم المخالف له، أي عن طريق دراسة ظاهرة اللااستقرار السياسي، وذلك لكثرة ظواهر عدم الاستقرار في العديد من الدول من تدهور للمؤسسات ونقص السيادة بسبب التدخل الخارجي، وعدم القدرة على مجابهة النزاعات الداخلية والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي وغيرها، بمعنى تحليل أسباب عدم الاستقرار السياسي. هذا ما طرح العديد من الاختلافات بين الباحثين حول تحديد مؤشرات الاستقرار السياسي. وفيما يلي عرض لأهمها:

- نمط انتقال السلطة في الدولة.
- تطبيق الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية.
- شرعية وقوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة.
- غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات والثورات.
- الثبات في مناصب القيادات السياسية، والاستقرار البرلماني.
- عدم تكرار قيام الانقلابات العسكرية أو التمرد المسلح.
- السيادة وقوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع من الأزمات والصراعات الداخلية وقدرته على ضبط الأمن الداخلي والقدرة على التصدي للأخطار الخارجية.

- تجانس الثقافة السياسية ومعالجة الانقسامات الطائفية والحزبية والقبلية والطبقية داخل المجتمع لتدعيم الاستقرار السياسي والتكامل القومي ووحدة الولاء الوطني.
- وجود وانتشار مبدأ المواطنة والتعددية والتنوع سواء على المستوى العرقي أو الديني أو الإقليمي، وتقديم الهوية الوطنية على باقي الهويات.
- نسبة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية ومدى توافر الأوضاع المعيشية والأمنية والاقتصادية والصحية الجيدة.
- نجاح السياسات الاقتصادية العامة.
- القيادة وإرساء نمط للسلطة يتسم بالشرعية والعقلانية(٥).

أذن يتحقق الاستقرار السياسي في أي مجتمع نتيجة وجود توازن بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية، والتى من مكوناتها الثقافة السياسية، وذلك من خلال ما يلي:

١. أن يعكس النظام السياسي القيم الثقافية والاجتماعية الأساسية للمجتمع.
٢. أن يوجد النظام قنوات الاتصال القادرة على ربط كافة أجزاء المجتمع، بحيث تشعر كل جماعة أو فئة أنها تستطيع أن تؤثر في صنع السياسات والقرار.
٣. أن تعكس النخبة في داخلها القوى المجتمعية المختلفة، بحيث تشعر كل مكون أو قوة مجتمعية بأن النخبة تمثل امتداداً لها(٦).

ثالثا: التمييز بين مفهومى الاستقرار السياسي والاستمرارية السياسية:

يمكن الإشارة بشكل أساسي إلي أن الاستمرارية السياسية تشير بشكل عام إلي استمرار نمط معين من الممارسات السياسية سواء فيما يتعلق باستمرارية أسس الشرعية التي يقوم عليها النظام السياسي، والتي تحكم عملية انتقال السلطة من شخص لآخر، أو استمرارية نمط ممارسة السلطة كاستمرارية النمط الديمقراطى، أو استمرارية المؤسسات السياسية باعتبارها أساس من أسس الشرعية التي يستند إليها النظام الحاكم(٧).

وبالتالي فإنه يمكن القول وفقًا لذلك بأن مفهوم الاستقرار السياسي هو أوسع وأشمل من الاستمرارية السياسية، بحيث يتضمن أبعادً أخري غير الاستمرارية. فبالنظر إلي الأبعاد التي يتضمنها

الاستقرار السياسي، فإنه يمكن القول بوجود ثلاثة أبعاد للاستقرار السياسي، أولاً السلوك السياسي، بحيث يشير ذلك البعد إلي عدم لجوء النظام الحاكم للعنف السياسي إلي جانب التقيد بالقواعد القانونية، وثانيًا أداء المؤسسات، بحيث ينبغي أن يكون هناك نوع من التوازن بين مدخلات ومخرجات النظام السياسي، وثالثًا البعد النفسي، ويشير ذلك البعد إلي تمتع أبنية النظام السياسي ومؤسساته بالشرعية، إلي جانب رضاء المحكومين عن الوضع القائم(٨).

وبناءً علي ذلك فإنه يجب أن لا تفهم استمرارية نمط معين من نظم الحكم أو استمرارية شكل من أشكال ممارسة السلطة أو استمرارية مؤسسات سياسية معينة لفترة طويلة من الزمن علي أنه تعبير عن وجود حالة من الاستقرار السياسي، بحيث تشير الاستمرارية في هذه الحالة إلي وجود مؤشر من مؤشرات الاستقرار السياسي، ولا تكفي للدلالة علي وجود استقرار سياسي في النظام، حيث يجب أن تتوافر الثلاثة أبعاد الخاصة بالاستقرار السياسي. فالاستقرار السياسي لأي نظام سياسي في النهاية لا يشير إلي ثبات النظام وإنما إلي غلبة العوامل الاستقرارية علي العوامل غير الاستقرارية.

يتضح مما سبق يمكن استخلاص عدة نقاط هي كالآتي:

١. وجود علاقات وثيقة بين الاستقرار السياسي وبين السياسيات الاقتصادية (سياسيات إشباعيه للنظام).
٢. الربط بين الاستقرار السياسي وتوزيع الثروة بين أفراد المجتمع، حيث أن عدالة التوزيع تؤدي إلى الاستقرار، بينما يؤدي التفاوت الاقتصادي الحاد داخل المجتمع إلى إثارة مشاعر عدم الرضا، ومن شأنه أن يمهد الطريق نحو عدم الاستقرار السياسي.
٣. وجود نوع من التوازن بين المصالح المتعارضة في المجتمع يؤدي إلى وجود استقرار طبيعي، بينما في حالة غياب التوازن فإن الخلافات والانقسامات سوف تتفاقم، وهذا مؤشر على وجود حالة من عدم الاستقرار.
٤. تمتع الحاكم بالشرعية، بمعنى تقبل المواطنين لحكمه، وخضوعهم له اختيارياً، يعتبر من الدعائم العامة للاستقرار السياسي.
٥. يمكن أن يكون الاستقرار طبيعياً، كما يمكن أن يكون مصطنعاً، أو سلطوياً(٩).

٦. وبصفة عامة فإن الاستقرار السياسي ينبع من عاملين أساسيين هما: قبول الجماهير للنظام السياسي، وقوة النظام نفسه بمعنى مدى فاعلية أدائه، أو مدى فعاليته في إشباع الحاجات.

المحور الثانى: مفهوم الثقافة السياسية ومكوناتها

لكل مجتمع خصوصية تعكسها أبعاد ثقافته السائدة بين ابنائه وجزء منها الثقافة السياسية، والتي اكتسبها عبر ميراثه التاريخى والحضارى وواقعه الجغرافى والتركيب الاجتماعى وطبيعة النظام السياسى والاقتصادى، فضلاً عن المؤثرات الخارجية التي شكلت خبراته المختلفة.

أولا: مفهوم الثقافة السياسية:

يقصد بالثقافة السياسية مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شئون السياسة والحكم، الدولة والسلطة، الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة، وتعنى أيضاً منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها مجتمع معين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور، والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم. ومعنى ذلك أن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية، وينقل كل مجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه، ويشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسى بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وحقوقهم وواجباتهم نحو ذلك النظام السياسى. ولما كانت الثقافة السياسية للمجتمع جزءاً من ثقافته العامة، فهى تتكون بدورها من عدة ثقافات فرعية، وتشمل تلك الثقافات الفرعية: ثقافة النخبة الحاكمة، الشباب، والعمال، والفلاحين، والمرأة .. إلخ(١٠).

وبذلك تكون الثقافة السياسية هى مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطى نظاماً ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسى، وبذلك فهى تنصب على المثل والمعايير السياسية التي يلتزم بها أعضاء المجتمع السياسى، والتي تحدد الإطار الذى يحدث التصرف السياسى في نطاقه. أى أن الثقافة السياسية تدور حول ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر في السلوك السياسى لأعضائه حكاماً ومحكومين(١١).

ومن حيث معيار التجانس الثقافى فيمكن تعريف الثقافة السياسية من خلال أنه يوجد في أي نظام سياسي نوعين من الثقافة السياسية على الأقل، هما الثقافة السياسية للنخبة والثقافة السياسية

للجماهير، وتتضمن الثقافة السياسية للنخبة الاتجاهات والمشاعر والنماذج السلوكية الخاصة بأولئك الذين يشغلون مناصب هامة داخل النظام السياسي. أما الثقافة السياسية للجماهير، فهي تتكون من اتجاهات ومشاعر ومواقف الجماهير من العملية السياسية أي أنها خاصة بأولئك الذين لا يستطيعون التحكم الفعال في مخرجات النظام. وفي عديد من الدول قد لا توجد ثقافة سياسية مشتركة للجماهير وإنما توجد العديد من الثقافات السياسية الفرعية والتي تختلف وفقا للدين أو الفئة الاجتماعية أو الإقليم وغيرها، ويثير ذلك ما يعرف بأزمة التكامل الوطنى، وإذا كانت هناك تناقضات حادة بين الثقافات السياسية الفرعية للجماهير وبين الثقافات السياسية للنخبة فإن ذلك يكون مؤشرا على عدم الاستقرار السياسي، حيث أن معالجة الانقسامات الطائفية والحزبية والقبلية والطبقية داخل المجتمع من شأنه تدعيم الاستقرار السياسي، فكلما انخفضت نسبة الصراعات بين الطوائف والأحزاب والطبقات المختلفة كلما أدى ذلك إلى التكامل القومي ووحدة الولاء الوطني، وكان ذلك مؤشرا على الاستقرار السياسي(١٢).

فى ضوء ما سبق يمكن تحديد عناصر مفهوم الثقافة السياسية كما يلى:

- تمثل الثقافة السياسية مجموعة القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع.
- الثقافة السياسية ثقافة فرعية فهى جزء من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر فيه وتتأثر به، ولكنها لا تستطيع أن تشذ عن ذلك الإطار العام لثقافة المجتمع.
- تتميز الثقافة السياسية بأنها متغيرة، فهى لا تعرف الثبات المطلق.

<u>هذا ويتوقف حجم ومدى التغير على عدة عوامل من بينها:</u>

- مدى ومعدل التغير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،
- ودرجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغير الثقافى،
- وحجم الاهتمام الذى توليه وتخصصه الدولة لإحداث هذا التغيير في ثقافة المجتمع.
- ومدى رسوخ هذه القيم في نفوس الأفراد. تختلف الثقافة السياسية بين مجتمع وآخر كما تختلف من فرد لآخر داخل المجتمع، هذا الاختلاف تفرضه عوامل معينة كالأصل ومحل الاقامة والمهنة والمستوى الاقتصادى والحالة التعليمية(١٣).

ثانيا: مكونات الثقافة السياسية:

يتناول هذا الجزء من الدراسة كل من الوعى والحرية السياسيتين باعتبارهما من مكونات المتغير الثقافى ويؤثر كلاهما علي الاستقرار السياسي فى الدولة.

أ. الوعى السياسى:

تؤثر الثقافة السياسية على علاقة الفرد بالعملية السياسية، فبعض المجتمعات تتميز بقوة الشعور بالولاء الوطنى والمواطنة المسئولة، وهنا يتوقع ان يشارك الفرد فى الحياة العامة، وأن يسهم طواعية فى النهوض بالمجتمع الذى ينتمى إليه. وفى دول أخرى يتسم الافراد باللامبالاة والاغتراب وعدم الشعور بالمسئولية تجاه أى شخص خارج محيط الأسرة. وفى بعض الأحيان ينظر المواطن إلى النظام السياسى على أنه أبوى يتعهده من المهد إلى اللحد ويتولى كل شىء نيابة عنه ويعمل على ضمان رفاهية الجماعة. وفى المقابل قد يتشكك الفرد فى السلطة السياسية ويعتبرها مجرد أداة لتحقيق مصالح القائمين عليها(١٤).

وتمثل الثقافة السياسية أهمية كبيرة لأنها بشكل عام توثر على التفاعلات والعلاقات والحياة السياسية بين الأفراد والجماعات والحاكم والمحكوم وتعتبر هي المحدد لها، كما أن الثقافة السياسية تعتبر مكونًا مهمًا في تحديد طبيعة العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي، وهي جوهر عملية التنمية السياسية، فالموضوعات التي تعالجها التنمية السياسية كالشرعية والهوية والمشاركة السياسية وغيرها، ترتبط بمضمون وعناصر الثقافة السياسية. حيث أن أساس أي نظام سياسي ديمقراطي هو وجود ثقافة سياسية قائمة على المشاركة الحقيقية الفاعلة في كل مناحي الحياة السياسية(١٥).

ب. الحرية السياسية:

إن غالبية الأفراد الذين يدعمون الديمقراطية كما أشار انجلهارت لا يأتي نتيجة الحصول على الحرية "الديمقراطية فى جوهرها" والدليل على ذلك جاء من خلال استبيان القيم العالمي **World Value Survey** الذى أكد على أن القيم الجماعية التحررية تختلف من دولة لأخرى، إذا كانت تلك القيم والمعتقدات ضعيفة فيفضل الأفراد السلطة والقيادات القوية أكثر من الحصول على الحرية والمشاركة السياسية وغياب مثل هذه القيم قد يدفع الأفراد لتفضيل النظام الاستبدادي(١٦).

وعندما جاءت الحداثة قامت بتغيير معتقدات بعض الأفراد وتفضيلهم للديمقراطية عن الاستبدادية، وهنا أوضح انجلهارت وويلز نظرية تغير القيم بين الأجيال **Intergenerational Value Change** التى تشير إلى أن كل فرد يرغب فى الحصول على الحرية ولكنها ليست بالضرورة الأولوية القصوي: وتم تقسيم أولويات الأفراد إلى (أولويات تعكس ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والحاجات الأكثر إلحاحا لهم فالأمن المادي أهم من أجل البقاء خاصة فى ظل ظروف ندرة الموارد وبالتالي تلاحظ أولويات الأفراد تكون مادية وعندما تزدهر النظم، يأتي النوع الآخر من الأولويات، فهنا الأفراد أكثر عرضه للتعبير عن الذات والحصول على القيم التحررية ، والتغيرات فى الهيكل المهني والتعبير عن الرأى العام بشكل متزايد ،وأدى ذلك إلى تغيير معتقدات الأفراد أنفسهم، وبالتالي انتشرت القيم التحررية (المساواة، التسامح، المشاركة، الحرية..)، ومن ثم فانتشار هذه القيم سيعرض النظم الديكتاتورية إلى التعرض لثورة من قبل شعبها من أجل إرساء الديمقراطية والتمتع بكافة الحقوق والحريات(١٧).

يتضح مما سبق أن الثقافة السياسية ومكوناتها مثل الوعى والحرية السياسيتين تدور حول ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر فى السلوك السياسى لأعضائه حكاماً ومحكومين، ولا تقتصر أهمية الثقافة السياسية على كونها موجه للسلوك السياسي لأفراد المجتمع، وعلى كونها محدد لطبيعة علاقة الفرد بالسلطة واتجاهه نحو هذه السلطة، ولكنها أيضاً تفسر استجابات الجماهير تجاه الظواهر والسلوك السياسى فى الدولة.

المحور الثالث: العلاقة بين الثقافة السياسية والاستقرار السياسى

كما يشترط لاستمرار النظام والحفاظ على بقائه توافر شعور متبادل بالثقة بين الحاكم والمحكومين فى إطار قواعد وأطر سياسية موضوعة بدقة لكى تنظم العلاقة بين أفراد المجتمع، فيحتاج أى نظام سياسى أيضاً إلى وجود بيئة مؤاتية من عناصرها أو متغيراتها ثقافة سياسية تغذيه وتحافظ عليه.

أولا: أبعاد العلاقة بين الثقافة السياسية والاستقرار السياسى:

إن الثقافة السياسية الداعمة، والمتراكمة عبر الأجيال تساهم في استقرار النظم السياسية، فتأثير الثقافة السياسية على الاستقرار السياسي فى الديمقراطيات الليبرالية فأن الديمقراطية أثبتت بأنها أكثر استقراراً في المجتمعات التي فيها خليط من أنماط الثقافات المحدودة والخاضعة والمشاركة، وهذا الخليط

يطلق عليه "الثقافة المدنية"، حيث يكون المواطنون فاعلين بدرجة كافية في السياسية للتعبير عن خياراتهم المفضّلة لحكامهم ولكنهم ليسوا ضالعين في رفض قبول القرارات التي لا يتفقون معها، وهذا ما يعطي الحكومة فسحة من المرونة. إلا أن كثيراً من الديمقراطيات الليبرالية قد اصطدمت بأحداث وتحديات صعبة تركت أثرها على الثقافات السياسية الغربية وتهدد استقرار النظام السياسي. لكن تبقى مسألة أن الديمقراطيات المستقرة لديها رأسمال اجتماعى والذي بمقدروه تعزيزها في الفترات والأزمات الصعبة كجزء من المشاركة الاجتماعية الطوعية للفرد(١٨).

كما أن الثقافة السياسية لأي مجتمع ليست ثابتة بالمطلق ولكنها تتعرض للتغير حتى لو كان طفيفا وبطيئا، ويتوقف حجم ومعدل التغير على مدى ومعدل التغير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ودرجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغير الثقافي ومدى رسوخ قيم ثقافية معينة في نفوس افراد المجتمع، ولا يعني القول بوجود ثقافة سياسية للمجتمع تماثل عناصرها بالنسبة لسائر أفراده إذ هناك دائما هامش للاختلاف الثقافي تفرضه عوامل ديموغرافية متعددة كالدين ومحل الإقامة والمهنة والمستوى الاقتصادى والحالة التعليمية وغيرها(١٩).

هكذا يمكن القول أن الثقافة السياسية الداعمة تعزز بصورة مباشرة أداء صنع وتنفيذ السياسات الناجعة واستقرار النظام السياسي، حيث أن الدول والمجتمعات الأكثر نجاحاً لديها ثقافة سياسية ايجابية، أي ثقافة ثقة وتعاون والتي تنتج مستوى عالياً الرأسمال الاجتماعي.

وتساهم الثقافة السياسية السائدة فى المجتمع أيضاً إلى حد كبير فى بلدان كثيرة فى تحديد شكل نظام الحكم، بل أنها قد تساهم فى تحديد القيادة السياسية. ففى الأنظمة الملكية على سبيل المثال تكون القيادة السياسية إرثا لعائلة معينة فى ظل ثقافة سياسية سائدة تضفى الشرعية على هذا النوع من أنظمة الحكم (٢٠).

وتتمثل أهم أبعاد العلاقة بين الثقافة السياسية والاستقرار السياسى فيما يلى:

- عدم تغيير النظام السياسي باستمرار أي استقرار شكله وهيكله.
- عدم الاضطراب فى تداول السلطة ونقلها بشكل سلس.
- عدم الاضطراب فى تغير الحكومة أو الجهات التنفيذية والتشريعية.

- خلو الأوضاع الداخلية من الاضطرابات السياسية والعنف بكافة مستوياته.

ثانيا: تأثير الوعى السياسى على الاستقرار السياسى:

تؤثر الثقافة السياسية على علاقة الفرد بالعملية السياسية فبعض المجتمعات تتميز بقوة الشعور بالولاء الوطني والمواطنة المسؤولة. وهنا يتمثل دور الوعى السياسى حيث يتوقع أن يشارك الفرد في الحياة العامة وأن يسهم طواعية في النهوض بالمجتمع الذي ينتمي إليه، ويعتمد الاستقرار السياسي جزئيا على الثقافة السياسي السائدة فالتجانس الثقافي والتوافق بين ثقافة النخبة والجماهير يساعدان على الاستقرار السياسي بشكل عام(٢١).

لذلك يمكن القول أن الاستقرار السياسى يعتمد على الوعى السياسية كأحدى مكونات الثقافة السياسية، فالتجانس الثقافى والتوافق بين ثقافة النخبة والجماهير يساعدان على الاستقرار، أما التجزئة الثقافية والاختلاف بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير، فإنه يشكل عدم الوعى السياسى مصدر تهديد لاستقرار النظام السياسى. كذلك لا تعرف الثقافة السياسية لأى مجتمع ثباتا مطلقا، ولكنها تتعرض للتغيير ويحدث هذا التغيير استجابة للتحولات التى تطرأ على المجتمع سواء سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا وتكيف الثقافة السياسية مع تلك الأوضاع الجديدة(٢٢).

لقد أحدثت التطورات التكنولوجية الحديثة، نقلة نوعية وثورة حقيقية في عالم الاتصال، حيث انتشرت شبكات الانترنت في كافة أنحاء العالم، وربطت أجزاء هذا العالم المترامية بفضائها للتقارب والتعارف وتبادل الآراء والأفكار والرغبات، واستفاد كل متصفح لهذه الشبكات من الوسائط المتعددة المتاحة فيها، وأصبحت أفضل وسيلة لتحقيق التواصل بين الأفراد والجماعات، ثم ظهرت المواقع الالكترونية، أن وسائل الإعلام الجديد بدأت تواكب الأحداث والتطورات الحاصلة في العالم بوجه عام فأصبحت وسيلة مؤثرة في تشكيل الثقافة السياسية، ونشر السلوكيات والقيم التي تؤثر على سلوكهم السياسي، كما دفعت الشعوب نحو الاطلاع على أنماط مختلفة للعلاقة بين المواطن والسلطة، وسياسات الحكم(٢٣).

ثالثا: تأثير الحرية السياسية على الاستقرار السياسى:

إن أى نظام سياسي سواء كان مستبد أو ديمقراطي مادام لديه دعم جماهيري فسيؤثر على الاقتصاد بالإيجابية، ولكن يرى انجلهارت وويلز أن ذلك يعتمد على أولوية ما يتطلبه الشعب، وتأثير نجاح الاقتصاد على شرعية النظام يختلف طبقا للأحوال الثقافية والقيم المجتمعية السائدة. وبالتركيز على القيم التحررية ستؤدي إلى تعالي المطالب بالحريات المدنية للشعب وذلك سواء كانت مؤسسات الدولة (ديمقراطية، مستبدة) حيث هنا سيتم إدراك وفهم الديمقراطية الحقيقية فى جوهرها وما يتتبعها من تنمية اقتصادية، والحريات السياسية والمدنية(٢٤).

وتوضح نظرية التطابق أو "الانسجام **The Congruence Thesis**" أن من أجل أن يسود الاستقرار، يجب على السلطة السياسية فى أى دولة أن تنسجم مع معتقدات الأفراد السائدة، فالنظم السلطوية تستمر عندما يؤيد الشعب شرعية السلطة السياسية المطلقة، بينما النظم الديمقراطية يؤيد الشعب فيها الرقابة الشعبية على السلطة السياسية". وقد ظلت هذه النظرية مقبولة ولكنها غير مؤكدة لعدة سنوات حيث هناك كثير من الشكوك حول الشرعية الحقيقية طبقا لنظرية التطابق وادعائها بأن شرعية معتقدات الشعب هى التى تحدد نوع وشكل النظام. وتمت الإشارة إلى أن المعتقدات الجماعية هى التى تسيطر وتهيمن على مستوي الديمقراطية، واتضح ذلك من خلال استبيان القيم العالمي حول العلاقة بين المعتقدات الجماعية ومستويات الديمقراطية على عينة من الدول (أكثر من ٧٠ دولة) الذى أثبت أن هناك علاقة قوية بين المعتقدات الجماعية ومستويات الديمقراطية ،فلا توجد علاقة سببية بينهما حيث قد يكون هناك عامل ثالث هو الذى سبب العلاقة فيما بينهما مثل الحداثة الاقتصادية التى قد تسبب الأثنين معا(٢٥).

أذن تؤدى قيم الحريات على القيم الجماعية وتزيد من قيم التعبير عن الذات إلى الديمقراطية، ومن العوامل الثقافية الهامة والأكثر تحقيقا وترسيخا للديمقراطية، وقد تنشأ فى المجتمعات الاستبدادية إضافة للديمقراطية ولكن تعتمد على الظروف الاقتصادية والاجتماعية. وإذا نشأت قيم الحريات فى الأنظمة الاستبدادية، فالضغوط الجماهيرية ستكون أكثر احتمالا فى الصعود وستتعالي صيحات التحول من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي، وفى حالة نشأتها فى النظم الديمقراطية فالضغوط الجماهيرية ستكون من أجل إرساء قواعد ومبادئ أعمق للديمقراطية، فقيم الحريات من أكثر الثقافات قد

تكون سبباً فى صعود أو سقوط أنظمة سياسية. كما أن الدين له تأثير كبير على فى قيم الحريات فى أى مجتمع.

المحور الرابع: محددات ومظاهر الاستقرار السياسى فى دولة الإمارات

تتعلق محددات الاستقرار السياسى ومظاهره بكيفية تحقيق النظام السياسى للاستقرار والتعامل مع تعدد المطالب الجماهيرية وأداء السياسات العامة، ودور القيادة السياسية فى ذلك.

أولا: محددات الاستقرار السياسى فى دولة الإمارات:

يتناول هذا الجزء من الدراسة عدة محددات، هى؛ طبيعة النظام السياسى، وأداء السياسات العامة، ودور القيادة السياسية.

أ. طبيعة النظام السياسى الإماراتى:

إن دولة الإمارات العربية المتحدة هي دولة اتحادية تأسست في ٢ ديسمبر ١٩٧١، ويخضع نظامها السياسي إلى أحكام الدستور الإماراتي وشعب كافة إمارات الدولة السبع واحد، ولمواطنيه جنسية واحدة. وتبذل الحكومة جهوداً متواصلة لدعم ركائز التنمية السياسية والديمقراطية في البلاد، وتمكين الإماراتيين من المشاركة في صنع القرار وبناء دولة متطورة قادرة على مواكبة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكيف مع التحديات المحلية، والإقليمية، والعالمية التى فرضتها العولمة (٢٦).

ب. دور القيادة السياسية:

يعتبر متغير القيادة السياسية وبقاؤها في منصبها لفترة طويلة من الزمن دليل على تمتعها بالتأييد الشعبي وبقبوله لها، وهو ما يمكن اعتباره مؤشراً لظاهرة الاستقرار السياسي داخل النظام وداخل الدولة الإماراتية. ويرتبط هذا المؤشر بالعديد من المحددات كشكل النظام السياسي والقدرات الشخصية للقيادة السياسية واستمرارية المؤسسات الحكومية والأجهزة الاتحادية داخل النظام واستقرار شؤون الحكم والإدارة بالدولة.

وقد تبنت القيادة السياسية خطوات عديدة لتطوير وتعزيز النظام السياسي في دولة الإمارات، أبرزها:

استراتيجية الحكومة الاتحادية ٢٠٠٧: صُممت هذه الاستراتيجية لتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الحكومة الاتحادية، والحكومات المحلية للإمارات الأعضاء، فضلاً عن تنشيط الأدوار التنظيمية، وآليات

صناعة القرار للوزارات، وزيادة فعالية الجهات الحكومية، وتطوير الخدمات بما يتفق مع احتياجات الأفراد والأعمال، ومراجعة وتطوير الأنظمة والتشريعات القانونية القائمة.

رؤية الإمارات ٢٠٢١: تم إطلاق رؤية الإمارات ٢٠٢١ من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، في اجتماع مجلس الوزراء في عام ٢٠١٠، وتركز رؤية الإمارات على أربعة أهداف رئيسية تهتم ببناء الإنسان ورأس المال البشرى الإماراتى، هي:

١. التأكيد على تربية أجيال إماراتية تتحلى بالطموح والمسؤولية، وقادرة على رسم معالم المستقبل بثقة، وتشارك بفاعلية في بيئة اجتماعية واقتصادية دائمة التطور في ظل مجتمع حيوي مترابط، وأسرة مستقرة، وتلاحم اجتماعي وقيم إسلامية معتدلة، وتراث وطني أصيل.
٢. بناء اتحاد قوي يجمعه المصير المشترك، مع التمسك برؤية الآباء المؤسسين لضمان تنمية متوازنة في أرجاء الإمارات جميعها، عبر التنسيق الفعال بين الجهات الاتحادية والمحلية، وتكامل التخطيط والتنفيذ على المستوى الوطني في المجالات كافة.
٣. بناء اقتصاد معرفي متنوع مرن، تقوده كفاءات إماراتية ماهرة، وتعززه أفضل الخبرات بما يضمن الازدهار بعيد المدى للإمارات. تعظيم مشاركة الإماراتيين، وتشجيع الريادة، وبناء القيادات في القطاعين الحكومي والخاص، وجذب أفضل الكفاءات والحفاظ عليها.
٤. الحرص على توفير جودة حياة عالية في بيئة معطاءة ومستدامة، توفر للمواطن رغد العيش، وصحة موفورة بالإضافة إلى نظام تعليمي من الطراز الأول، ونمط حياة متكامل، تعززه خدمات حكومية متميزة، وأنشطة اجتماعية وثقافية متنوعة في محيط سليم، وبيئة طبيعية غنية(٢٧).

ت. الأداء الحكومي والسياسات العامة:

تأتي المطالب من المواطنين كتعبير عن احتياجهم الشـــديد لمطلب ما، فهي من ناحية تعبر عن الاختلافات بين الجماعة السياسية، ومن ناحية ثانية تعكس الشعبية التي تحظى بها الحكومة، ومن ناحية ثالثة تعكس نضـج الجماعة السـياسـية، ولاسـيما عندما تكون المطالب واضـحة ومحددة للنظام السـياسـى الإماراتى.

والمطالب قد تكون خدمات عامة، تتباين آلية تدفقها حسب طبيعة النظم السياسية، ففي النظم التقليدية يتم نقل المطالب عبر شيوخ القبائل، وفي النظم الحديثة عبر الأحزاب السياسية والمجالس النيابية، وربما من خلال شبكة من القنوات الأخرى الحديثة، وقد تنجح هذه الآليات في نقل المطالب وقد تفشل، ففي الحالة الأولى تستطيع السلطة ومراكز صنع القرار الاستجابة والتعامل معها، وفي الحالة الثانية وهي الفشل فتمثل عبئاً على السلطة ولاسيما عندما تتراكم هذه المطالب نتيجة عدم القدرة على توصيلها، هذه الدائرة لن تتوقف فالمطالب والاحتياجات لن تنتهي، وفي المقابل الموارد أحياناً لا تكفي للوفاء والاستجابة للمطالب، ومن ثم قد تفرض الأوضاع والإمكانات عملية فلترة وتحديد للأولويات، ولاسيما في فترات التغيير السياسي التي يصعب فيها على السلطة الاستجابة لكافة المطالب، ومن ثم يتوجب على الجماعة السياسية ومسئولي نقل المطالب الإدراك الجيد للظرف السياسي الذي تمر به نظمهم السياسية، لأن من شأن ذلك تعزيز الثقة بين الحكام والمحكومين، كل هذا يفرض على السلطة تحديد أوليات المطالب ووضعها أمام صانع القرار(٢٨).

إن الاستقرار السياسي ينطوي على عدد من الخصائص المميزة للأداء الحكومي فى الإمارات، والتي تتحدد في خمسة أبعاد وهي:

١. استمرارية الأبنية الحكومية لفترة طويلة من الزمن، أي عدم تغير المؤسسات الحكومية في فترات قصيرة، وعدم تعرضها للتغير المفاجئ .
٢. قدرة الحكومة على إصدار قوانين أو تعهدات ايجابية، وقدرتها على تنفيذها.
٣. قدرة الحكومة على ضبط المجتمع ومواجهة تيارات الإسلام السياسى المتطرفة، لأنه من حقها استخدام وسائل القهر كرادع لسلوك المواطنين، وبالتالي توقيع العقوبات، وتنظيم الدفاع الوطني.
٤. قدرة الحكومة على اتخاذ القرارات التي تتناسب مع المطالب المقدمة إلى النظام السياسي، وامتلاكها للأدوات التي تمكنها من تنفيذ هذه القرارات والتعليمات، وهو ما يوفر لها عنصري المصداقية والتأييد الشعبي واكتساب رضاء المواطنين. أو بعبارة أدق، قدرتها على الاستجابة لمطالب الجماهير المتعلقة بالبرامج التنموية والقرارات المناسبة الصادرة عن النظام السياسي.

٥. قدرة الحكومة على تنفيذ قراراتها وتعليماتها ونجاحها في توصيل المطالب الشعبية إلى القيادة السياسية(٢٩).

ثالثا: مظاهر الاستقرار السياسى فى الإمارات:

إن نجاح السياسات العامة يعتبر من الدعامات الرئيسية لشرعية النظام السياسي، وتأكيد الولاء الشعبي وغياب مظاهر العنف ضد المواطنين وهو ما يعني في النهاية حالة من الاستقرار المنشود داخل المجتمع، وتحقيق التوازن بين مدخلات النظام و مخرجاته كأساس للعملية السياسية.

كما أن الرضا عن الوضع القائم وشرعية وقوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة عناصر أساسية لا غنى عنها في تحقيق الاستقرار السياسي، فإن ذلك لا يجب أن يقلل من أهمية القدرات الإشباعية للنظام، لأنه لكي يحقق النظام السياسي شرعيته يجب أن يتمكن أولاً من الوفاء بحد أدنى من مطالب الجماهير، وبصفة عامة فإن الاستقرار السياسي فى الإمارات يتحدد من خلال:

١. قبول المواطنين للنظام السياسي وقيادته.
٢. قوة النظام نفسه بمعنى أداء القيادة السياسية والحكومة، ومدى فعاليتهم في حوكمة الخدمات والحاجات الأساسية(٣٠).

إن للنظام الإماراتى خصائصه وتفاعلاته وآليات عمله كي يستمر ويستقر، ويمكن الحديث عن مظاهر الاستقرار السياسى فى دولة الإمارات من خلال عدة أوجه، تتمثل فى:

١. تحقيق القيادة السياسية لنطاق وإجماع واسع من التأييد عندما تتخذ قرارات وسياسات صعبة.
٢. نجاح الحكومة والمجلس الاتحادى في توصيل المطالب إلى القيادة السياسية.
٣. وجود الرضاء الشعبى والتأييد العام من المواطنين للقيادة السياسية والحكومة الإماراتية.
٤. غياب الاستقطاب السياسى أو الصراعات المجتمعية.
٥. الاحتكام للقانون فى ظل منظومة قضائية مستقلة وعادلة.
٦. قبول الآخر واحترام الاختلاف والتنوع حتى تحولت الدولة إلى نموذج حضارى وملتقى للثقافات والمجتمعات من الشرق والغرب.
٧. تحقيق التطور والتحديث مما ساهم فى استقرار النظام السياسى (٣١).

المحور الخامس: الثقافة السياسية والاستقرار فى دولة الإمارات

من بين العديد من المتغيرات تلعب الثقافة السياسية دور أساسي في الحفاظ علي الاستقرار السياسي داخل أي دولة، حيث تدفع هذه المتغيرات في بعض الاحيان إلي عدم وجود استقرار سياسي مما يؤدي إلي زيادة حدوث الثورات والانقلابات، في حين أنها قد تعمل كمقوم أساسي للاستقرار السياسي الذي تشهده بعض الدول. وبالتالي يصبح هناك ضرورة لتناول أثر المتغيرات السياسية علي الاستقرار السياسي، فوجود استقرار سياسي في دولة أخري هو محصلة لتفاعل العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي قد يعمل بعضها في أتجاه الاستقرار بينما يعمل البعض الأخر في اتجاه عدم الاستقرار.

ووفقًا لذلك يتضح في ذلك الصدد أهمية تناول مظاهر ومحددات الاستقرار السياسى فى الإمارات، وبعض أبعاد ومكونات الثقافة السياسية بالتحليل لمعرفة حقيقة الدور الذي لعبته تلك المتغيرات فى الاستقرار السياسى فى دولة الإمارات.

أولا: انعكاسات العولمة على الثقافة السياسية فى الإمارات:

تساهم الثقافة السياسية التي يحملها الموروث الحضاري فى تحديد هيئة وشكل النظام السياسي، وطريقة تفاعل المجتمع مع هذا النظام السياسي وعوامل استمرار السلطة في الحكم وكيفية إدارة العملية السياسية فى الواقع المعاش. كما تعتبر الثقافة السياسية هي جوهر عملية التنمية السياسية التي تعتبر من أهم مرتكزات النظم السياسية الحديثة لضمان الاستقرار فيها وتطورها وبقائها وخروجها من حالة التخلف السياسي والثقافة السياسية قائمة على الخضوع أو الهامشية، ومن ثم تدعيم ثقافة سياسية تؤدي إلى مزيد من فاعلية النسق السياسي وبناء الدولة وتحقيق شرعية النظام الحاكم والتكامل الوطنى للدولة، والحيلولة دون التعرض لأزمات المشاركة السياسية والتوزيع والهوية.

وقد دفعت الضغوط الداخلية والخارجية الناتجة عن العولمة إلى تعزيز بناء الثقافات الوطنية القائمة على إطار بناء الكوادر الوطنية وتوطين الحداثة واستنباتها في الثقافة والبيئة العربيتين. بمعنى الانفتاح الثقافي من خلال رؤية وأهداف ومضمون وطنى مرتبطا بمشروع مجتمعي واضح وواع للتنمية أو للتحديث، وتشجيع المثقفين والكوادر الثقافية والعلمية العربية، واستعادة المبادرة من قبل المجتمعات،

وبلورة أجندة عربية قطرية وإقليمية معا لمواكبة العولمة تأخذ بعين الاعتبار العمل على تغيير البيئة الجيوسياسية القائمة وإعادة بناء الدولة وتعريف دورها ووظيفتها الاجتماعية. وتأييد مبدأ المشاركة بين الدولة والمجتمع المدني بدل المعارضة بينهما. فى ضوء ذلك نجحت القيادة السياسية الإماراتية فى مواكبة التطورات فى ظل العولمة والحفاظ على العلاقة الجيدة بين الدولة القوية والمجتمع القوى من خلال التكامل الوطنى وحسن تطبيق الحوكمة واستمرار الرخاء الاقتصادى (٣٢).

ثانيا: الوعي السياسي وأثره علي الاستقرار السياسي في الامارات:

يعد الوعي السياسي من أهم المتغيرات السياسية، حيث يسهم الوعي بصفة عامة في إدراك العديد من المتغيرات الأخري مما قد يعظم أثر تلك المتغيرات علي الاستقرار السياسي، فعدم العدالة في توزيع الدخول كمتغير اقتصادي قد لا يكون له أثر مذكور في إحداث عدم الاستقرار السياسي إذا لم يكن هناك إدراك من جانب الأفراد بوجود عدم العدالة في توزيع الدخول أو الثروات. وبالتالي فإن وجود المتغيرات سواء أكانت متغيرات سياسية أو اقتصادية في حد ذاته لا يؤدي إلي اندلاع ثورة أو قيام استقرار سياسي وإنما هناك متغيرات وسيطة مثل الوعي تلعب دور هام في إحداث مثل ذلك الأثر(٣٣).

ووفقًا لذلك فإن الدراسة في ذلك الصدد تركز بشكل أساسي علي تناول الوعي السياسي باعتباره متغير سياسي وسيط يعظم من الاستقرار السياسي. وبالرغم من أهمية الوعي السياسي كمتغير سياسي إلا أنه يثير صعوبة في دراسته لعدم وجود اتفاق علي تعريفه أو وجود مقياس متطور لقياسه. وفي ذلك الصدد فإن الدراسة تتناول الوعي السياسي باعتباره العملية التي بمقتضاها يصبح المواطنون علي دراية بالوضع الذي يعيشون فيه كمجتمع وبوضع الأفراد والجماعات المختلفة الأخري بالنسبة لهم(٣٤).

يؤثر الوعي السياسي كمتغير وسيط في إدراك العديد من المتغيرات والظواهر التي تشهدها أي دولة وبالتالي يعظم من أثر هذه المتغيرات علي الاستقرار السياسي. وبالنظر إلي التعليم في دولة الامارات باعتباره مؤشر هام يعكس تطور الوعي السياسي لدي المجتمع، فإنه يمكن القول في ذلك الصدد بأن سياسات التحديث التي انتهجتها دولة الامارات منذ زيادة عائدات النفط قد أدت إلي نشر التعليم بشكل واسع، بحيث تشير مؤشرات التعليم في دولة الامارات إلي زيادة عدد المدارس الحكومية والخاصة، وكذلك بلغ المعدل العام للالتحاق بالتعليم الأساسي نسبة ٩٨.٠٥٪. وهو ما يشير بشكل أساسي إلي

تحسن مستوي التعليم في الامارات وانعكاسه علي زيادة فئة المتعلمين والمثقفين، مما أدي إلي تعدد القوي المؤثرة، وإيجاد نوع من الصراع الاجتماعي بين القوي التقليدية المحافظة والقوي الجديدة الراغبة في التغيير(٣٥).

وبالرغم من تعدد القوي المؤثرة إلا أن تأثير الفئة المثقفة علي العملية السياسية أو المجتمع ككل يتوقف بشكل أساسي علي مقدار الفرص التي يتيحها النظام السياسي لتلك الفئة للمشاركة في العملية السياسية وعلي نشاط هذه الفئة ورغبتها في المشاركة من ناحية أخري. وبالنظر إلي دولة الامارات وإلي حالة الجمود التي تشهدها النخبة الحاكمة، فإنه يمكن القول بأن الفئة المثقفة بقدر ما كان لها أثر ايجابي قد أثرت بشكل سلبي علي استقرار المجتمع، بحيث أوجدت نوع من الصراع الاجتماعي مما أثر إلى حد ما علي تماسك المجتمع واستقراره(٣٦).

وبالتالي يمكن القول في ظل ذلك أن تطور التعليم في دولة الامارات قد أوجد وعي سياسي، وذلك بالرغم من كون التعليم في دولة الامارات لا يتطرق بشكل أساسي إلي العلوم السياسية أو الحقوق السياسية بشكل واضح. فالتعليم قد ساعد في إيجاد وعي سياسي لدي النخبة المثقفة والمتعلمة بوجود حالة من الاستمرارية السياسية لدي النخب الحاكمة، وتركز صنع السياسة العامة والقرارات الهامة في يد فئة قليلة، مما ساهم في إيجاد نوع من الصراع الاجتماعي بين القوي التقليدية والقوي المثقفة الراغبة في التغيير. ويمكن القول بأن حدة ذلك الصراع الاجتماعي تتوقف بشكل أساسي علي قدرة النظام السياسي علي احتواء ودمج الفئات الاجتماعية المختلفة، بحيث لا يتيح فرصة لتلك الفئات أن تنمو خارج النظام السياسي مما يهدد أمن واستمرارية ذلك النظام(٣٧).

وبالنظر إلي مدي قدرة النظام السياسي في دولة الامارات علي احتواء الفئات الاجتماعية المختلفة والمثقفة بشكل خاص، فإنه يمكن القول في ظل ذلك أن النظام قد استطاع في البداية أن ينجح في احتواء تلك الفئات من خلال إغواء تلك الفئات بإعطائها مناصب سياسية وامتيازات هامة ودمجها في النظام السياسي بشكل عام، أو استبعاد بعض هذه العناصر في بعض الأوقات(٣٨). إلا أنه وبالرغم من ذلك فإن التغيرات التي شهدتها العديد من الدول ومنها دولة الامارات في السنوات الأخيرة من تطور وسائل الاتصال الجماهيري قد أتاحت لتلك الفئات الوسائل التي يمكن من خلالها أن تمارس نوع من

التأثير في المجال العام، بحيث احتلت دولة الامارات المرتبة الأولي عربيًا وال ١٩ عالميًا في مؤشـــر اسـتخدام الأنترنت لعام ٢٠١١، حيث بلغ عدد مشـتركي الانترنت في الدولة نحو ١.٣٢ مليون مشـترك وعدد مستخدمي الانترنت ٥٧.٦ مستخدم لكل ١٠٠ نسمة من السكان. وبالتالي يمكن القول في ظل ذلك بأن تطور التعليم قد ساعد بشكل أساسي علي ظهور نوع من الوعي السياسي لدي بعض الفئات المتعلمة والمثقفة، كما أن تطور وسـائل الاتصـال الجماهيري وأهمها شـبكة الأنترنت قد وفرت وسـيلة منخفضـة التكلفة للتأثير علي المجال العام، سواء أكانت تلك التكلفة مادية أو أمنية أو اجتماعية. مما دفع بشكل أو آخر باتجاه عدم الاسـتقرار السـياسـي بسـبب رغبة تلك الفئات في التغيير من جهة، وعدم قدرة النظام السياسي علي احتواء تلك الفئات من جهة أخري.

ثالثا: الحرية السياسية وأثرها علي الاستقرار السياسي في الامارات:

تعد الحرية السـياسـية من المتغيرات السـياسـية الهامة والتي تلعب دور مؤثر علي الاسـتقرار السـياسـي في أي دولة، بحيث تتيح الحرية السـياسـية للفئات المختلفة القدرة علي التعبير عن الرأي وممارسة تأثير في الحياة السياسية، مما يدفع بشكل أساسي باتجاه الاستقرار السياسي. بحيث تستطيع الفئات المختلفة في ظل ذلك أن تعبر عن توجهاتها المختلفة تجاه النظام السياسي، فتمثل تلك التوجهات والآراء مدخلات للنظام السـياسـي يمكنها التأثير علي ذلك النظام بالاتجاه الذي يتوائم مع هذه التوجهات ويستجيب لها.

ويتضح في ظل ذلك أن رسم حدود ضيقة للحرية السياسية يعوق بشكل أساسي تحقيق استقرار سياسي حقيقي، بحيث يعتمد الاستقرار السياسي في ظل ذلك علي ثلاثة مقومات رئيسية يتعلق الأول منها بالسلوك السياسي والذي يشير بصفة أساسية إلي عدم لجوء النظام السياسي لاستخدام العنف والالتزام بالقواعد الدستورية، والثاني يشير إلي أداء المؤسسات وهو ما يعني وجود قدر من التوازن بين مدخلات النظام ومخرجاته، أما الثالث فيتعلق بمدي تمتع مؤسسات النظام بالشرعية والرضا من جانب المحكومين. وبالتالي فإن الحرية السياسية كمتغير تؤثر بشكل أساسي علي الاستقرار السياسي، بحيث لا يمكن تحقيق استقرار سياسي حقيقي دون وجود حرية سياسية لا تجعل النظام السياسي يميل لاستخدام العنف وتعمل بشكل أساسي علي تحقيق توازن بين مدخلات النظام السياسي ومخرجاته.

بالنظر إلي أثر الحرية السياسية كمتغير سياسي علي الاستقرار السياسي في دولة الامارات، فإنه يمكن القول في ذلك الصدد بأن دولة الامارات تعاني بشكل أساسي من انخفاض في مستوي الحرية بشكل عام. بحيث يشير مؤشر الحرية لعام ٢٠١١ إلي حصول دولة الامارات علي ٥.٥، وهو مؤشر منخفض بحيث يتدرج مؤشر الحرية من ١ إلي ٧ باعتبار أن ٧ تشير إلي أسوء درجات الحرية، وكذلك يشير المؤشر إلي انخفاض الحرية المدنية حيث تصل إلي ٥، وكذلك الحرية السياسية والتي تصل إلي ٦، مما يعبر بوضوح عن انخفاض مستوي الحرية السياسية في الإمارات.

ويمكن الإشارة في ظل ذلك إلي أن تعامل النظام الحاكم مع الحقوق السياسية للمواطنين قد اختلف من فترة لأخري. حيث اختلفت السياسات التي اتبعها النظام الحاكم في دولة الامارات في البداية عن السياسات التي انتهجتها دول الخليج الأخرى بصفة عامة، حيث عمل النظام الحاكم في البداية علي استرضاء المواطنين لكسب ولائهم وتأييدهم. وبالتالي فإن الفترة السابقة علي صدور قانون المطبوعات والنشر قد اتسمت بوجود مستوي ملائم من الحرية السياسية، أمكن في ظله مناقشة الشؤون العامة بشكل واضح. وبالرغم من ذلك فإن وجود بعض الضغوط الأمنية في الثمانينات، قد ساهم بشكل كبير في تغيير تلك السياسة المتبعة من قبل النظام الحاكم. فالحرب العراقية الايرانية والمد الشيعي في العديد من الدول الخليجية قد ساهم بشكل أساسي في تغير السياسات التي كانت تستهدف إرضاء المواطنين وكسب ولائهم وتأييدهم للنخبة الحاكمة من خلال إتاحة قدر مناسب من حرية إبداء الرأي. وبالرغم من قدرة السلطة الحاكمة في دولة الامارات علي فرض سيطرتها بشكل كبير علي المجتمع إلا أن التغيرات الثقافية والاجتماعية الناجمة عن العولمة قد زادت في السنوات الأخيرة من هذه القدرة، بحيث شهدت دولة الامارات أشكال من المشاركة والحوار الاجتماعى من خلال المنجزات التكنولوجية كوسيلة للتأثير علي المجال العام. بحيث استطاع المجتمع الإماراتى أن تتخذ من شبكات الانترنت سبيل لعرض الآراء ووجهات النظر، وأبرز مثال يمكن الإشارة إليه هو ما شهدته دولة الإمارات في عام ٢٠٠٩ من إطلاق موقع حواري إلكترونى بهدف مناقشة الشؤون العامة وعرض وجهات نظر الأفراد حول السياسات الحكومية المختلفة (٣٩).

وبالتالي فإن درجة الحرية السياسية كمتغير سياسي كان له أثر مهم علي الاستقرار السياسي في دولة الامارات إلا أن ذلك الأثر لم يتزايد إلا في السنوات الأخيرة؛ بسبب وجود متغيرات أخري أسهمت في إدراك أساليب السلطة الحاكمة، أهمها الوعي السياسي الذي تزايد نموه في السنوات الأخيرة كنتاج لزيادة مستويات التعليم، إلي جانب التطور الذي طرأ علي وسائل الاتصال الجماهيري.

الخاتمة

يتضح مما سبق أهمية دور العامل الثقافى في تحقيق الاستقرار السياسي والحيلولة دون وقوع الاضطرابات السياسية، بحيث تؤثر بشكل بارز علي النظام السياسى، فيمكن القول وفقًا لذلك بأهمية المتغيرات السياسية في التأثير علي الاستقرار السياسي، بحيث لعب كلاً من الوعي السياسي والحرية السياسية كمتغيرات ثقافية دوراً مهم في التأثير علي الاستقرار السياسي في الإمارات. ويتضح ذلك فى أنه سواء فى عهد الشيخ زايد أو الشيخ خليفة قد استمرت الثقافة السياسية الداعمة لاستقرار النظام السياسى وقد تمثلت أبرز ملامح هذه الثقافة فى رضاء المواطنين عن أداء النظام السياسى فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية كأولوية للمواطن مقارنة بالاهتمام بالشأن السياسى العام.

فالوعي السياسي كمتغير سياسي وسيط قد لعب دور هام في إدراك العديد من المتغيرات الأخري ومنها عوامل تقييد الحرية السياسية، فبالنظر إلي الامارات فإن زيادة مستويات التعليم والتنشئة في الفترات الاخيرة، إلي جانب تطور وسائل الاعلام الجماهيري وانتشار استخدام شبكات الانترنت قد أسهم بشكل أساسي في تكوين وعي سياسي دفع باتجاه إدراك واحساس المواطنين للإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التى حققها النظام الحاكم مما ساعد فى تثبيت الاستقرار السياسي.

أما بالنظر إلي الحرية السياسية كمتغير سياسي فإنه يمكن إدراك إن النخبة الحاكمة في دولة الامارات قد استطاعت في ظل ذلك الصدد أن تدعم استمراريتها من خلال الاعتماد علي بعض المقومات الاقتصادية، بحيث استطاعت استخدام عائدات النفط لتغطية المشاكل التي يواجهها المجتمع كنتاج لعدم وجود الحرية السياسية كأولوية للمواطن وثقافته السياسية.

وبالتالي يمكن القول أن الاستمرارية السياسية التي تشهدها دولة الإمارات يمكن أن تشير إلي وجود استقرار سياسي حقيقي، وفي ظل ذلك بأن الاستمرارية التي تتمتع بها النخبة الحاكمة في دولة

الإمارات هي ناجمة عن قدرة النظام الحاكم علي توظيف المعطيات البيئية الداخلية والخارجية، بشـــكل يدعم شرعية استمرار هذه النخبة الحاكمة. وبالتالي فإن سلوك النخبة الحاكمة في دولة الامارات بصفة عامة لا يختلف عن سلوك النخب الحاكمة في العديد من المجتمعات العربية الآخرى، إلا أن نجاح النخبة الحاكمة في دولة الإمارات في دعم استمراريتها تعد أكبر مقارنةً بالعديد من الدول الأخرى.

هوامش الدراسة

١.علي الدين هلال، **السياسة المقارنة من السلوكية إلي العولمة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، (جامعة القاهرة، ٢٠١٥)، ص ص ٢٣٥-٢٣٦.

٢.مريم سلطان أحمد، مقومات **الاستقرار السياسي في دولة الامارات العربية المتحدة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩١)، ص ص ٢١-٢٣.

٣.إسراء أحمد إسماعيل، **تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر(١٩٩١-٢٠٠٧)**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسيـة،٢٠٠٧)، ص٤٥.

٤.صمويل هنتنجتون، **النظم السياسية في مجتمعات متغيرة**، ترجمة: حسام نايل، (بيروت: دار التنوير، ٢٠١٧)، ص ص ٢٩-٣١.

٥.محسن جابر، الثقافة السياسية وأثرها على النظام السياسي، **مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية**، (زلتين: الجامعة الأسمرية الإسلامية، كلية الاقتصاد والتجارة، العدد ٧، يونيو ٢٠١٦)، ص ٣٢٢.

٦.حمد بن عبدالرحمن الريس، **انعكاسات الإعلام الجديد على الثقافة السياسية العربية الثقافة السياسية للشباب في جمهورية مصر العربية كحالة دراسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، (المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٤)، ص ص ٤٧-٤٩.

٧.صمويل هنتنجتون، مرجع سابق، ص ٢١٧.

٨.محمد أحمد عدوي، تحولات الثقافة السياسية في إيران ومستقبل شرعية النظام السياسي: دراسة في ضوء احتجاجات ديسمبر ٢٠١٧، **مجلة الدراسات الإيرانية**، (الرياض: المعهد الدولى للدراسات الإيرانية، العدد ٦، مارس ٢٠١٨)، ص ص ٦١-٦٣.

٩.أنظر:

Ayed.A Hassan , The Influence of Internet in Political Culture, **Journal of Social Sciences**, (Amsterdam: Elsevier B.V., (3) 1, 2005), p 135.

١٠.علي الدين هلال، مرجع سابق، ص ٢٣٨.

١١.جلال عبد الله معوض، القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية، **ندوة الاتجاهات الحديثة في علم السياسة: نظرة نقدية**، (القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، جامعة القاهرة، ١٩٨٦)، ص ص ١٧–١٨.

١٢.محسن جابر، مرجع سابق، ص ص ٣٢٥–٣٢٨.

١٣.زين العابدين معو، دور الثقافة السياسية فى ترسيخ الديمقراطية فى المجتمعات العربية، **مجلة العلوم الإنسانية**، (الجزائر، العدد ٥٥، يونيو ٢٠١٦)، ص ص ٢٨–٣٠.

١٤.جابر سعيد عوض، **النظم السياسية المقارنة: النظرية والتطبيق**، (جامعة ٦ أكتوبر، د.ت)، ص ١٧.

١٥.برهان غليون، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، **اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا حول "تأثير العولمة على الوضع الاجتماعى فى المنطقة العربية"**، (بيروت فى الفترة من ١٩ إلى ٢١ ديسمبر ٢٠١٥)، ص ص ٦–٩.

١٦.المرجع السابق، ص ١١.

١٧.نفسه، ص ١٣.

١٨.محسن جابر، مرجع سابق، ص ٣٣١.

١٩.حسنين توفيق ابراهيم، "العمل الخيري والاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي"، **مؤتمر العمل الخيري الخليجي الرابع: العمل الخيري للجميع**، (البحرين: جمعية التربية الاسلامية، ٢–٤ مارس ٢٠١٠)، ص ص ٧–٩.

٢٠.أنظر:

Huntington.S,. **Political Order in Charging Socities**, (New Haven: yale university press,1968), P. 43.

٢١.الكسيس أنطونيادس، الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج، **تقرير موجز رقم ٩**، (قطر: مركز الدراسات الدولية والاقليمية، ٢٠١٨)، ص ١٤.

٢٢.أنظر:

Welzel Christian & Inglehart Ronald, **Political Culture, Mass Beliefs, and Value Change in Democratization**, (Oxford: Oxford University Press, 2009,) P.28.

٢٣.محسن جابر، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٤.

٢٤.أنظر:

Bellin Eva, Reconsidering the Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Lessons from Arab Spring, **Comparative Politics**, (New York, January 2012), p.p 137-139.

٢٥.مريم سلطان أحمد، مقومات الاستقرار السياسي في دولة الامارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص٤٠ .

٢٦.المرجع السابق، ص ٤٢.

٢٧.الكتاب السنوي لدولة الإمارات ٢٠١٩، (المجلس الوطني للإعلام الكتاب السنوي لدولة الإمارات، ٢٠٢٠)، ص ص ٣-٥.

٢٨.المرجع السابق، ص ٨.

٢٩.إلزامية التعليم خطوة مهمة لتحقيق هدف التعليم للجميع، (**مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية:** ٢٦ يوليو ٢٠١٢)، متاح علي: http://www.ecssr.com/ECSSR/appmanager/portal/ecssr

٣٠.مريم سلطان أحمد، مقومات الاستقرار السياسي في دولة الامارات العربية المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص٤٧.

٣١.المرجع السابق نفسه، ص٤٩.

٣٢.مريم سلطان أحمد، الأبعاد الداخلية لأمن الخليج العربي مع التطبيق علي دولة الإمارات العربية المتحدة، (**مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، ٢٠١١)، ص ص٢١٩-٢٢١.

٣٣.المرجع السابق، ص ٢٣٠.

٣٤.نفسه، ص ٥٥٠.

٣٥.الامارات الأولي عربيًا في استخدام الانترنت، (**جريدة الاتحاد الإماراتية:** ١٠ نوفمبر ٢٠١١)، متاح علي: http://www.alittihad.ae/details.php?id=103561&y=2011.

٣٦.مريم سلطان أحمد، مقومات الاستقرار السياسي في دولة الامارات العربية المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص٥٠.

٣٧.زين العابدين معو، مرجع سابق، ص ٣٤.

٣٨.أنظر:

Freedom house democracy index, freedom in the world: united Arab Emirates, 2011, retrieved from: https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2011/united-arab-emirates.

٣٩.محمد علي عمير، **العمالة الوافدة والاستقرار السياسي في دولة الامارات ١٩٩٠-١٩٩٩**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢)، ص٢٤ .

****